المؤسسة الأسرية
(دراسة تحليلية)

الدكتور رباح أحمد مهدي
كلية الآداب - الجامعة المستنصرية

المقدمة:

لا نستطيع فهم واستيعاب المؤسسة الأسرية دون تحليلها تحليلاً وظيفياً بنائياً يستهدف تشخيص واجباتها وأدوارها الفاعلة وعلاقاتها بالمؤسسات البنيوية الأخرى. إضافة إلى دراسة العوامل والمتغيرات الموضوعية والذاتية التي تؤثر في سكونها واستقرارها أو حركتها وداينميكيتها خلال فترة زمنية محددة . إن البنية الاجتماعية للمؤسسة الأسرية لا توجد لوحدها في المجتمع بل توجد مع بقية البنى الاجتماعية الأخرى وتتفاعل معها بطريقة أو بأخرى لكي تساعد المجتمع على تحقيق أهدافه وطموحاته[1].

ويمكن القول بأن المجتمع يعتمد بالدرجة الأولى على المؤسسة الأسرية لأنها نواة بناء المجتمع والتي تعتبر اللبنة الأولى في طريق بناء المجتمع وتقدمه وتطوره وتحقيق أهدافه. وفي هذا البحث سوف نقوم بتحليل جملة من المحاور المهمة التي تشكل الجوانب الأساسية في تحليل المؤسسة الأسرية.

هدف البحث:

يهدف الباحث من تحليل المؤسسة الأسرية إلى التعرف على الأعراف والأحكام والضوابط التي تحدد مسيرة هذه المؤسسة وتلبي طموحات أفرادها، إضافة إلى معرفة العوامل التي تساعد على تطور وتقدم الأسرة والعوامل التي تؤدي إلى تخلفها وعدم تطورها ومن خلال هذا التحليل يستطيع الباحث لتعرف على الأجزاء الأساسية والفاعلة التي تؤثر على المؤسسة الأسرية لكي يصار إلى تنشيط هذه الأجزاء لكي تعمل وفق الأهداف والطموحات التي تسعى إليها المؤسسة الأسرية.

منهج البحث والنظرية المعتمدة في التحليل:

أعتمد الباحث في دراسته هذه على الطريقة المكتبية (Library Method) في جمع وتنظيم المعلومات عن موضوع الدراسة، وتهدف هذه الطريقة إلى مساعدة الباحث في اختيار الأدبيات النظرية المتعلقة بالموضوع المراد دراسته.

وقد أعتمد الباحث على المنهج البنائي - الوظيفي والذي يعتبر من أكثر المناهج أنتشاراً في دراسة الأسرة وخاصة إذا كان التركيز منصباً على معرفة كيف ترتبط الأسرة بغيرها من المؤسسات الموجودة في المجتمع[2]. وقبل البدء بدراسة الأسرة فلابد من توضيح المبادئ الأساسية لهذا المنهج وكيفية الاستفادة منه في هذا التحليل وهي:

1- يعتقد اصحاب هذا المنهج بأن المؤسسة الأسرية يمكن تحليلها إلى عناصرها الأولية أي يمكن أختزالها إلى أجزائها التكوينية.
2- هذه الأجزاء التي نحلل من خلالها المؤسسة الأسرية هي أجزاء متكاملة ، فكل جزء يكمل الجزء الآخر وأن أي تغير يطرأ في أحد الأجزاء لابد أن ينعكس على بقية الأجزاء الأخرى ويحدث هنا ما يسمى بعملية التغير الاجتماعي ، إذن فالتغير يطرأ على الأجزاء وهذا بدوره ينعكس على الأسرة ويطورها من حال إلى أخرى.
3- إن لكل جزء من أجزاء المؤسسة الأسرية وظائف نابعة من طبيعة الجزء وهذه الوظائف مختلفة بالنسبة لاختلاف الهياكل البنائية. وبالرغم من هذا الاختلاف والتفاضل فأن هناك درجة عالية من التكامل بين الوظائف.
4- هناك نظام قيمي ومعياري يحدد قيمة العمل الاجتماعي ويحدد الوظائف التي تتناسب مع القيم الاجتماعية السائدة داخل المؤسسة الأسرية.

إذن هناك صلة مترابطة بين البناء والوظيفة ولا تنطوي هذه الصلة على العلاقة المتكاملة بينهما بل تذهب إلى أبعد من ذلك في تناولها التغير الذي يطرأ على الفرد الذي طالما هو شبيه بالكائن العضوي الحي، إذ يولد وينمو وينضج ويتكامل ويضعف ثم يموت، هذ المنهج يسمى بالديناميكية الاجتماعية الذي يفسر الطريقة التي من خلالها تتحول الأسرة من حالة إلى أخرى. إن المنهج البنائي الوظيفي في تناوله للأسرة يسعى إلى توضيح وترسيخ وجود الأسرة التي تقوم بعدد من الوظائف التي لها تأثير واضح على المؤسسات الاجتماعية الأخرى. وعند دراستنا للأسرة وفقاً لهذا المنهج (البنائي ـ الوظيفي) نجد أن هناك ثلاث

وظائف مهمة منها ما يكون بالنسبة للمجتمع ومنها ما يكون للأنساق الفرعية ومنها ما يكون لأفراد الأسرة بالنسبة لبعضهم البعض الآخر.

المؤسسة الأسرية:

تعتبر الأسرة أول خلية يتكون منها البناء الاجتماعي فلا نكاد نجد مجتمعاً يخلو بطبيعته من النظام الأسري فهي ليست عملاً فردياً أو أرادياً ولكنها من عمل المجتمع وثمرة من ثمرات الحياة الاجتماعية، وتعتبر الإطار العام الذي يحدد تصرفات أفرادها فهي التي تشكل حياتهم وتضفي عليهم خصائصها وطبيعتها، فإذا كانت على أسس دينية تشكلت حياة الأفراد بالطابع الديني وإذا كانت قائمة على اعتبارات قانونية تشكلت حياة الأفراد بالطابع التعاقدي.

فالأسرة جماعة من الأفراد تربطهم روابط قوية ناتجة من صلات الزواج، الدم، التبني وهذه الجماعة تعيش في دار واحدة ويرتبط أعضائها الأب، الأم، والأبناء بعلاقات اجتماعية متماسكة أساسها المصالح والأهداف المشتركة. وهذا التعريف لا ينطبق على الأسر الغربية التي لا تتميز في بعض الحالات بالروابط الدموية حيث إن انتماء بعض أعضائها يكون من خلال التبني. وفي بعض المجتمعات البدائية تعتمد الصلات والروابط العائلية على الأعراف الاجتماعية ولا تعتمد فقط على حقيقة الأنجاب خصوصاً في حالة قبول الأسرة بعض الأشخاص الذين تحبهم وتثمنهم كأعضاء فيها. ففي بعض جزر ماليزيا لا تعتبر ولادة الطفل العامل الوحيد الذي يحدد إنتماء الأفراد للأسرة، فالرجل الذي يدفع نفقات عملية الولادة للقابلة يصبح الأب الشرعي للطفل وتصبح زوجة هذا الرجل أماً للطفل. وهناك مجتمعات أخرى يصبح فيها ابن الزوجة أبناً لزوجها حتى ولو كان أبوه شخصاً آخر[3].

فالمؤسسة الأسرية نظام من أنظمة المجتمع تؤثر وتتأثر بالأنظمة الأخرى فإذا أصاب هذه المؤسسة خللاً أو ضرراً اجتماعياً فإن هذا الضرر يؤثر في النظم الاجتماعية الأخرى كالنظام الاقتصادي والسياسي والنظام الديني... الخ، وهذا الخلل بدوره يؤثر على مستوى معيشة الأسرة وأخلاقها وتماسكها . وعلى هذا الأساس نلاحظ في المجتمعات المستقرة اقتصادياً وسياسياً أن الحياة الأسرية قوية وتحضى باهتمام ورعاية من قبل النظام السياسي الذي يصدر الكثير من التشريعات التي تصب في صالح الأسرة مثل التكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والتأمين الصحي . أما المجتمعات غير المستقرة

أو المتخلفة فيجد النظام الأسري فيها كل الإهمال وعدم العناية من قبل كافة الأنظمة الأخرى مما ينتابه الانحراف والتوتر العائلي وكثرة جرائم الأحداث. فالأسرة هي الوسط الذي اصطلح عليه المجتمع لتحقيق غرائز الإنسان ودوافعه الطبيعية والاجتماعية مثل حب الحياة وبقاء النوع وتحقيق الغاية من الوجود الإنساني بالإضافة إلى الدوافع الغريزية والجنسية والعواطف والانفعالات الاجتماعية مثل عواطف الأبوة والأمومة والأخوة...الخ .

العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة الأسرية:

لقد حضى مفهوم العلاقات الاجتماعية باهتمام كبير من قبل علماء الاجتماع ومنهم البروفسور مورس كنز بيرك (M.Gins berg) الذي عرف العلاقة بأنها أي اتصال أو تفاعل يقع بين شخصين أو أكثر لغرض سد وإشباع حاجات الأفراد الذين يدخلون في هذه العلاقة[4].

فالعلاقات الاجتماعية هي مجموعة الروابط المتبادلة بين أفراد الأسرة الواحدة والتي تنشأ نتيجة اتصال أو تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض الآخر لغرض سد وإشباع الحاجات الأساسية والثانوية التي تحتاجها الأسرة. وتختلف هذه العلاقات من حيث طبيعتها فمنها ما يؤدي إلى تمسك أفراد الأسرة ومنها ما يؤدي إلى التفكك وعدم الانسجام، وهذه العلاقات تكون مباشرة وغير مباشرة ومنها ما يكون ملحوظ بصورة شعورية ومنها ما ينمو بالخفاء بصورة سرية فاتصال أفراد الأسرة بعضهم بالبعض الآخر داخل أو خارج الأسرية كلها تعبر عن أنواع مختلفة من العلاقات الاجتماعية. ويقسم العلماء هذه العلاقات إلى أربعة أنواع هي العلاقات الاجتماعية العمودية والعلاقات الاجتماعية الأفقية والعلاقات الاجتماعية العمودية أو الأفقية الرسمية والعلاقات الاجتماعية العمودية أو الأفقية غير الرسمية، ومن الملاحظ أن العلاقات غير الرسمية داخل المؤسسة الأسرية أهم بكثير من علاقاتهم الرسمية وذلك لأن أفراد الأسرة يرتاحون للعلاقات غير الرسمية لأنا لا تكلفهم عناء الإجراءات الرسمية أو الأعراف الاجتماعية لأنها تتعدى تلك الحدود وخصوصاً في الأسر المتحضرة أو المتطورة ضمن المجتمعات المتقدمة على عكس ما موجود في الأسر المحافظة التي تتسم أغلب علاقاتها وفق الأعراف والتقاليد والأحكام المطبقة داخل الأسرة وهذا النوع يسود بشكل واسع في المجتمعات البدوية والريفية وقليلاً في المجتمعات الحضرية أو في المدينة لأن

أغلب الأسر تكون أسر نووية وليس أسر ممتدة كما هو الحال في المجتمعات الريفية... الخ .[5]

ومما تقدم أعلاه يمكننا القول بأن هناك نوعين من العلاقات تذوب فيها الأنواع السابقة وهي العلاقات الاجتماعية الإيجابية التي تؤدي إلى تماسك الأسرة بحيث تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها الأساسية التي تقوم بها. أما العلاقة الاجتماعية السلبية فهي العلاقة غير الجيدة والتي تتميز بالتجنب والتنافر وتكون عادة مبنية على الكراهية وتسبب مردوداً سلبياً على المؤسسة الأسرية مما يؤدي إلى أنقسام المؤسسة على نفسها وتناقضها وأنشطارها وتضارب مصالحها وأهدافها وعدم استقرارها وعدم قابليتها على تحقيق أبسط أهدافها.

البناء الاجتماعي في المؤسسة الأسرية:

يمكن تعريف البناء الاجتماعي داخل المؤسسة الأسرية بأنه العلاقات الاجتماعية الجوهرية التي تمثل الشكل الأساس للمؤسسة وتبين الطريقة التي يتم بواسطتها تنفيذ الأعمال والفعاليات الروتينية والنظامية، وتعتبر المؤسسة الأسرية جزءاً لا يتجزأ من البناء الاجتماعي ولهذا عندما نقوم بتحليل البناء الاجتماعي إلى عناصره الأولية ومكوناته الأساسية فأننا نستطيع تحليل البناء الأسري إلى عناصره الأولية أيضاً. ولكن قبل قيامنا بتحليل المؤسسة الأسرية ينبغي علينا تحديد ماهية المنظمات الأسرية التي تخضع للأعراف والتقاليد الاجتماعية واحكام البناء الاجتماعي ككل، كذلك ينبغي أن نوضح بأن المؤسسة الأسرية هي مجموعة أحكام وقوانين وأعراف سلوكية وانضباطية تحدد أعمال وواجبات الأفراد الذين ينتمون إليها.

ويرى بارسونز أن المؤسسة الأسرية يمكن النظر إليها على أنها حالة خاصة لميل الجماعات الصغيرة للتباين طبقاً لنمط ذي أربعة أطراف كما يظهر في الشكل الآتي:

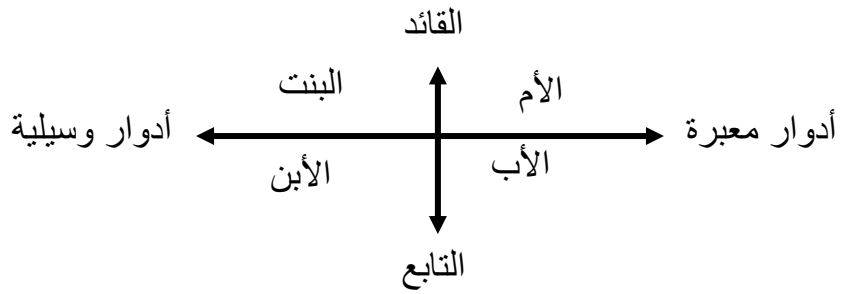

إن هذا التحليل الذي أعتمده بارسونز أنصب على الأسرة الأمريكية الذي يختلف كل الاختلاف عن الأسرة العربية حيث يلاحظ أن السلطة أو القيادة بيد الرجل مهما بلغت المرأة من الرقي ودرجة عالية من الثقافة والتعليم والذكاء والقوة والجمال، وذلك لأن المجتمعات العربية تتميز وفقاً للأحكام والتقاليد وتعاليم الدين الإسلامي (الرجال قوامون على النساء) ووفقاً لهذا التوجه فأن الرسمة أعلاه تكون كالآتي:

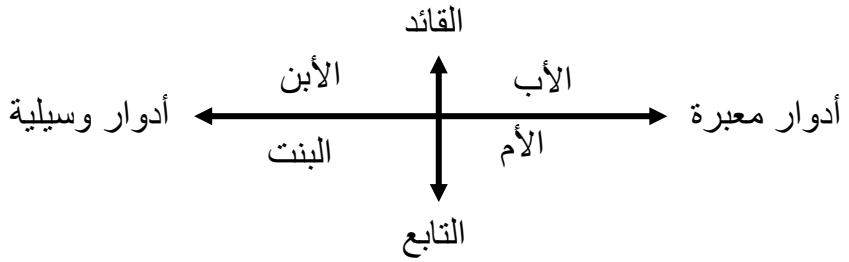

فالبناء الأسري في كل مؤسسة اجتماعية يلعب دوراً كبيراً ومهماً في تحقيق أهداف المؤسسة الأسرية بحث يجعلها قادرة على تحقيق التكامل والاستقرار في داخلها.

ومما تقدم أعلاه فأن البناء الاجتماعي لا يمكن اعتباره علاقات اجتماعية متداخلة فقط بل هو أحكام وقوانين وأعراف وتقاليد تحدد الطريقة التي بواسطتها يتفاعل أفراد المؤسسة الأسرية تفاعلاً إيجابياً مبني على العلاقات الدموية والبايولوجية بحيث يجعل أبناء الأسرة لواحدة يتسابقون من أجل التفاني والتضحية بأنفسهم من أجل الدفاع عن بعضهم البعض الآخر أو عن مصالح وأهداف مؤسستهم التي ينتمون إليها، وبالتالي يتضح لنا بأن المؤسسة الأسرية هي من أهم

النظم البنيوية التي يتكون منها البناء الاجتماعي وذلك للوظائف المهمة التي تؤديها للمجتمع الأكبر الذي تنتمي إليه والمتمثلة في تحقيق أهداف وطموحات أفراده، فالمجتمع يعتمد على المؤسسة الأسرة اعتماداً كبيراً لأن المؤسسة الأسرية تعتبر الوحدة الأساسية للبناء الاجتماعي فإذا صلحت هذه المؤسسة صلح البناء الاجتماعي للمجتمع الكبير. وهذا يتفق مع ما جاء به العالم أوكست كونت في كتابه المشهور ((دروس في الفلسفة الوضعية)) الذي تناول فيه موضوعات متنوعة حول نظام التربية الوضعية والاجتماع الإنساني في حالتيه الثابتة والمتحركة مشيراً أن أي اضطراب أو فوضى تصيب المؤسسة الأسرية بسبب الخلل في بنائها الأسري ينعكس مباشرة على البناء الاجتماعي للمجتمع مما يؤدي إلى أحداث فساداً يتردد صداه في الأخلاق والمثل والسلوك للأفراد الذي بدوره يسري في المؤسسة الأسرية بصورة كاملة مسبباً فساداً في جميع مقوماتها وأركانها مما يفسد المجتمع بأكمله، وينهار انهياراً كاملاً. فلا سبيل للإصلاح إلا بإصلاح المؤسسة الأسرية من خلال إصلاح ما فسد من أخلاق ومثل وبالتالي تصلح جميع مقومات الأسرة التي بدورها تصلح المجتمع[6].

لقد حلل ميردوك (Murdock) الأسرة تحليلاً بنائياً وظيفياً فمن خلال التحليل البنائي أوضح عدة قواعد أساسية تحدد البناء الأسري وهي:

1-قاعدة الزواج: والتي يحدد بموجبها النمط البنائي للزواج.

2- قاعدة النسب: والتي يحدد بموجبها أقارب الشخص الذين يرتبطون بروابط دموية.

3- قاعدة الإقامة: وهي اختيار مكان إقامتهما مع أهل الزوج، أو مع أهل الزوجة، أو في مكان مستقل.

4- قاعدة النسق القرابي: أي وصف من يرتبط بالفرد بعلاقات قرابية معينة كارتباطات الزواج أو المصاهرة.

ولغرض استكمال التحليل البنائي حدد ميردوك عدد من العلاقات السائدة داخل الأسرة وهي:

1- العلاقة بين الزوج والزوجة: وتشمل المعاشرة الجنسية وتربية الأطفال والمسؤولية المشتركة.

2- علاقة الأب بالأبناء: وتتسم بالتعاون والمحبة والألفة والطاعة حتى تتطور وتصل في النهاية إلى علاقة الأخوة بين الأب وأبنه.

3- علاقة الأم بالأبناء وتتميز باعتماد الأبناء على أمهم في الصغر مقابل التزامات يقدمونها في الكبر.
4- علاقة الأخوان بالأخوات وتنحصر بالتعاون والأخوة وعلاقات اللعب في الطفولة إلا أنها تختلف في تقدم السن... الخ.

أما من لناحية الوظيفية فقد حدد ميردوك وظائف المؤسسة الأسرية في أربعة وظائف[7]:

1-الوظيفة الجنسية.
2-الوظيفة الاقتصادية.
3-وظيفة الإنجاب.
4-الوظيفة التربوية.

ومما تقدم يتضح لنا أن هذه الوظائف الأربعة التي تضطلع بها الأسرة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع، فبدون الوظيفة الأولى والثالثة فأن المجتمع ينقرض وبدون الوظيفة الثانية فأن الحياة تنتهي وبدون الوظيفة الرابعة فأن الثقافة تصل إلى نهايتها. وربما يسأل سائل بأن هناك مؤسسات يمكن أن تقوم بهذه الوظائف ولكن لم تظهر مؤسسة تستطيع أن تقوم بهذه الوظائف الأربعة سوى الأسرة وخاصة أن هذه الوظائف تدعم بعضها البعض فالوظيفة الجنسية تؤدي إلى وظيفة الإنجاب وقد يصبح نتاج هذه الوظيفة عناصر منتجة أي دعائم اقصادية للأسرة[8].

الأدوار الاجتماعية داخل المؤسسة الأسرية:

أتضح لنا بأن العلماء الذين تناولوا موضوع المؤسسة الأسرية قد انقسموا إلى اتجاهين أساسيين في التحليل:

أ -اتجاه التحليل البنائي - الوظيفي الجزئي (الضيق).
ب - اتجاه التحليل البنائي - الوظيفي الشامل (الواسع).

ففي التحليل الأول يركز العلماء على دراسة الوحدات أو الكيانات الاجتماعية الصغيرة والتي تعدّ بمثابة حجر الزاوية لبناء الوحدات الاجتماعية الكبيرة، فإذا فهمنا الجزء واستوعبنا حركته ووظيفة كل فرد من أفراده فأننا نستطيع فهم الكل (المجتمع) برمته وبالتالي ندرك أهمية المؤسسة الأسرية ودورها في نمو المجتمع وتطوره. وفي هذا المجال يشير العالم بارسونز في تحليله للمؤسسة الأسرية موضحاً بأن هذا التحليل يعتمد على المؤسسة الأسرية باعتبارها جزءاً وينتهي في البناء الاجتماعي باعتباره كلاً. فالأسرة بالنسبة لبارسونز تعتبر حجر الأساس لبناء

المجتمع . أما التحليل الثاني (الشامل) فهو الذي يبدأ بتحليل البناء الاجتماعي وينتهي بالجزء (المؤسسة الأسرية) وفي مجال دراستنا يتم التركيز على المجال الأول لأنه يتناول المؤسسة الأسرية بالبحث والتحليل وهو ما نحن بصدده. يرى العالم بارسونز أن في كل الجماعات الصغيرة (كالأسرة) ميل لظهور تباين في الأدوار فهناك أفراد تختص بالأدوار الرئاسية (دور الأب) وآخرون يختصون بالأدوار الثانوية (الأم والبنات). ويضيف في المؤسسة الأسرية يسود نوعين من الأدوار (أدوار وسيلية وأدوار معبرة) فالأدوار الوسيلية تشمل جوانب التكيف وتحقيق أهداف النسق الأسري. أما الأدوار المعبرة فتشمل جوانب التكامل والتوتر والتناقض التي تسود في النسق الأسري عند ضعفه[9].

ومما تقدم أعلاه يتضح لنا بأن هذه الأدوار تتميز بالتباين والتكامل ي أنها أدوار مختلفة، فدور القائد المتمثل بالأب والأبن الأكبر يختلف عن دور الأم أو البنات، ورغم تباين هذه الأدوار إلا أنها متكاملة، فالأدوار الاجتماعية التي تقع في القمة تكمل الأدوار الاجتماعية التي تقع في القاعدة، حيث أن القيادة في المجتمعات العربية على الأغلب تكون بيد الذكور سواء كانوا أباء أو أبناء وعلى هذا الأساس فأن الأم وبناتها تكون مكملة لتنفيذ أدوار الآباء والأبناء ولا يمكن وضع حدود فاصلة بينهما وذلك لأن كل دور مهما يكن من سيطرته وسلطته لا يستطيع أن يؤدي دوره دون الاعتماد على غيره من الأدوار الأخرى داخل المؤسسة الأسرية، ومن خلال البحث اتضح لنا بأن الرجل يختص بالأدوار الوسيلية، وهي التي تربط الأسرة بالعالم الخارجي وتعمل على استمرارها كوحدة كائنة في البيئة المحيطة بها، بمعنى ن عمل الأب ووظيفته هو الذي يحدد الوضع الاجتماعي للأسرة. أما الأم فهي التي تختص بالأدوار المعبرة لأن عملية الإنجاب والرضاعة هي عمليات معبرة خاصة بالأم. كما أن طبيعة هذه الأدوار تجعل المرأة مسؤولة عن تحقيق الثبات والأستقرار الداخلي للأسرة والعناية بالأطفال وتأمين الجانب العاطفي للزوج.

فالمؤسسة الأسرية التي تتكيف في معيشتها مع المعايير السائدة في المجتمع كفعل صادر عنها لتتلقى مقابل ذلك من المجتمع مكانة واحترام كفعل وارد إليها، ويطلق على هذه العملية التغير الوظيفي داخل المؤسسة الأسرية وقد تكون نتائج هذا التغير أما إيجابية أو سلبية لأن القاعدة العامة للتفاعل بين الأسرة ومحيطها الخارجي يرجع إلى كيفية التفاعل والتعاون والتكامل بين الأنساق الداخلية

للمؤسسة الأسرية والأنساق الخارجية لها. هذا التفاعل والتنسيق إذا أخذ اتجاهاً إيجابياً كانت النتائج إيجابية والعكس بالعكس.

الواجبات والحقوق الاجتماعية داخل المؤسسة الأسرية:

نلاحظ أن الواجبات داخل الأسرة تختلف عن الواجبات التي يقوم بها الأفراد في المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وعليه فلابد من تعريف الواجبات بأنها الأنشطة والفعاليات التي يؤديها شاغل الدور الاجتماعي والتي تعتمد على الخبرات والتجارب والمؤهلات العلمية والميول والاتجاهات والرغبة في أداء العمل داخل المؤسسة الأسرية. أما الحقوق الاجتماعية فتعرف بالامتيازات المادية والمعنوية التي يتمتع بها شاغل الدور الاجتماعي والتي تنطلق من حيث الكمية والنوعية مع طبيعة الواجبات التي يؤديها شاغل الدور[10].

إن الحياة الاجتماعية هي عملية أخذ وعطاء بين الأدوار فلكل دور مجموعة واجبات تتوازن مع الحقوق، فالشخص الذي يعطي يجب أن يأخذ بمقدار ما أعطاه، وعليه يجب على الفرد أن يكون عطاءه متوازناً ومتكاملاً مع ما يأخذه من المجتمع، وإذا حدث هذا فأن العدالة تتحقق وبالتالي تتعمق العلاقات الاجتماعية بين الأفراد داخل المؤسسة الأسرية. أما المنزلة الاجتماعية للفرد داخل الأسرة فأنها مختلفة من شخص لآخر للأسباب الآتية:

أ ـ الكفاءة والموهبة الموروثة والمكتسبة التي يتمتع بها الفرد هي التي تساعد الفرد على التخصص بعمل معين دون غيره.

ب ـ الرغبة والأندفاع عند الفرد لمزاولة العمل.

ج ـ الدراسة والتدريب والتأهيل العلمي يساعدان الفرد على القيام بعمل معين.

د ـ الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالفرد.

وظائف المؤسسة الأسرية:

مما لاشك فيه أن تحقيق ضروريات الحياة المادية كانت أول أهداف تطور وظائف المؤسسة الأسرية. فلم تكن الحياة الأسرية قد استقرت بعد ووضحت معالمها لكنها كانت قلقة وغير مستقرة شأنها شأن الأسر في المجتمعات المتخلفة التي وظيفتها الأساسية تقتصر على تلبية متطلبات البيت وتربية الأطفال ثم تطورت وظيفتها حتى أصبحت وظيفة الأسرة أكثر وضوحاً وأقرب إلى تحقيق الغايات من الاجتماع الإنساني فكانت الأسرة وحدة اقتصادية تنتج ما تحتاج إليه

العشيرة من مطالب الحياة، وكانت هيئة سياسية وإدارية وتشريعية فهي التي تأمر وتدبر شؤون العشيرة بواسطة مجلس أسر أو رؤوساء العشائر والبطون، وهي التي تحكم بين الأفراد وتفض المنازعات بينهم وهي دعامة العرف والتقاليد والعادات وهي التي ترسم للأفراد قواعد السلوك وقوالب العمل التي لا يحيدون عنها، وترسم أيضاً خطط الدفاع والحرص على الحدود وتتكلم باسم الأفراد في المنازعات الخارجية وكانت إلى جانب هذا كله هيئة دينية وتربوية فهي التي تشرف على الطقوس وتمنح الأولاد حق القبول في الجمعية الدينية وتشرف على تربية النشئ وتعليمهم، وعلى هذا النحو كانت الأسرة في العصور البدائية عبارة عن دويلة صغيرة تقوم بمختلف الوظائف التي يتطلبها النشاط العمراني. ولكن عندما أتسع نطاق الحياة الاجتماعية وتفاعلت الأسر مع بعضها البعض الآخر نشأت المدن وبعد ذلك قامت الدول وأخذت تنشئ لكل وظيفة من الوظائف التي تقوم بها الأسرة هيئة مستقلة تقع على عاتقها تحقيق أهدافها على أكمل وجه لصالح الأفراد بوصفهم عناصر في المجتمع بصرف النظر عن التنظيمات الأسرية، فأنتزعت الدولة السلطة السياسية واصبحت من اختصاص العمال والصناع والتجار وأرباب الصناعات والشركات ولم يعد الفرد منتجاً لنفسه ولأسرته، وبالتالي أنتزعت كل لوظائف من الأسرة، ويشير التراث العلمي في الاجتماع العائلي إلى تلك الظاهرة وهي تقليص وظائف الأسرة[11].

وتشير بعض الدراسات إلى أن تقسيم العمل يؤدي إلى تفكك الأسرة في بعض المجتمعات، لكن في مجتمعات أخرى لاحظنا أن التخصص وتقسيم العمل قد أدى إلى تدعيم التضامن الاجتماعي، وأن تقلص وظائف الأسرة أدى إلى ظهور الوظيفة الحقيقية للأسرة وأتضاحها أكثر مع الوقت وهي وظيفة بناء الشخصية الاجتماعية للفرد أي وظيفة التنشئة الاجتماعية وكذلك التربية العاطفية للفرد وتغذيته بالأحاسيس والمشاعر التي تساعد على مواجهة الأزمات ولا توجد أي مؤسسة تستطيع أن تؤدي هذه الوظيفة بكفاءة. وهذا التطور يؤدي بدوره إلى تطور وظائف الأسرة ومظاهر الحياة فيها، ويرجع هذا التطور إلى العوامل الآتية:

أ- نشأة المدن وهجرة الأفراد إليها.

ب- تقدم وسائل المواصلات وتعددها وزيادة سرعتها وقد أدى كل ذلك إلى التداخل الاجتماعي بين مختلف الأشكال والنماذج الاجتماعية فتغيرت العادات والتقاليد ومظاهر العرف.

ج-تطو نظم الإنتاج، أي أن الحياة الاقتصادية قد تطورت من الإنتاج لغاية الاستهلاك المؤقت ثم إلى الإنتاج لغاية الاستبدال.

د- ظهور المرأة بوصفها عنصراً منتجاً ومساعداً للرجل في مختلف العمليات الاقتصادية، مما أدى ذلك إلى تدعيم حياة الأسرة اقتصادياً لكنها من ناحية أخرى أخلت بوظائف الأسرة التي تتعلق بقيام المرأة بتربية وتنشئة الأطفال.

هـ- الثورة الصناعية وما أحدثته من مشاكل عملية ظهر أثرها بوضوح في الحياة الأسرية، مما جعل الأسرة تعيش في حالة من القلق وعدم الأطمئنان على المستقبل.

و- العامل الثقافي والحضاري: لاشك أن أنتشار الثقافات وتوسعها وتفاعلها أدى إلى تطور نظم الأسرة ومظاهر الحياة فيها، فقد تغيرت التقاليد والعادات وقواعد العرف ومظاهر السلوك.

ز-أنتشار الآراء الديمقراطية وحصول المرأة على حقوقها السياسية، فقد كان لأنتشار الاتجاهات الديمقراطية وما تنطوي عليه من نشر التعليم العام والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص, وأنتشار الوعي الثقافي بين البنات واهتمام المجتمعات بتعينهن أسوة بالبنين وفتحت أبواب الجامعات وتخرجت أجيال من الجامعيات اللاتي حملن الدعوة للحصول على الحقوق السياسية... الخ.

كل هذه الأمور لها الأثر الكبير في تطور حياة الأسرة فأرتقت أساليب التفكير والعمل وخفت التقاليد البالية والعرف العقيم ونشأ في جو الأسرة رأي عام يعالج المشاكل الآنية يشارك فيه كافة الإفراد.

القيم الاجتماعية داخل المؤسسة الأسرية:

القيم الاجتماعية هي حقائق تعبر عن البناء الاجتماعي ويتم التركيز على تطبيقها داخل المؤسسة الأسرية بغية معرفة مستوياتهم الاجتماعية والفوارق السيكواجتماعية التي تميز بعضهم عن بعض .إذن القيم الاجتماعية هي عناصر بنائية مشتقة من التفاعل الاجتماعي وتشكل الأسس والأعراف اللازم تطبيقها داخل المؤسسة الأسرية. وتعتبر هذه القيم أيضاً نوع من النماذج السلوكية التي يجب الالتزام بها من قبل افراد المؤسسة الأسرية لما لها من أهمية تقليدية واجتماعية كبيرة والوقوف ضدها يستلزم نوع من العقاب الصارم الذي يفرض على المخالفين من أفراد المؤسسة، وتشتق هذه القيم عادة من العادات والتقاليد

والرأي العام وتكمن أهميتها في المحافظة على صورة وشكلية النظام الاجتماعي بصورة عامة والمؤسسة الأسرية بصورة خاصة[12].

إن التفاعل بين الأسرة والقيم الاجتماعية (إيجابية ـ سلبية) السائدة في المجتمع يحدد من خلال مستويات هذه القيم أو معايير معينة يجب على الأسرة قبولها، فهذه القيم تحدد ما هو السلوك المرغوب داخل الأسرة وتقبل النماذج المجسدة لقيم المجتمع وتفرضها على الأطفال. وأوضح العلماء بأن الأسرة تقوم بنوعين من الوظائف التي تجسد القيم الاجتماعية الإيجابية وتنبذ القيم الاجتماعية السلبية التي لا تنسجم مع أبسط المعايير والأعراف الأسرية.

فالوظائف الظاهرة تطبق القيم الاجتماعية الظاهرة التي تجلب للأسرة الجاه والسمعة والاحترام والتقدير لكي تكون هذه الأسرة من الأسر المحترمة والمرموقة في المجتمع وهذا يأتي من الالتزام التام والتطبيق الفعلي للقيم الاجتماعية الإيجابية التي يحترمها ويقدرها كافة أفراد المجتمع . أما الوظائف الكامنة فأن درجة قبولها من عدم قبولها للقيم الإيجابية لم تكن واضحة إلا من خلال الممارسات الظاهرية وهذه الحالة لا تبرز أي دور للمؤسسة الأسرية لأن تطبيق القيم الإيجابية من عدمه يترك للمؤسسة الأسرية ومدى التزامها بالمعايير والأعراف الاجتماعية السائدة في المجتمع.[13]

ومما تقدم يظهر لنا بأن المؤسسة الأسرية ما هي إلا نسق فرعي من الأنساق التي يتكون منها المجتمع الذي يتضمن أنساقاً فرعية مختلفة كالنسق الاقتصادي ونسق القيم والنسق التربوي بحيث تؤثر هذه الأنساق على النسق الأسري ونتيجة لهذا التأثير فأن البناء الأسري يكون عرضة للتغير المستمر تبعاً للقيم المعتمدة التي تكون كإنتاج سلبي نتيجة للترابط الموجود بين القيم السلبية والنسق الأسري من جهة وكنتاج إيجابي كنتيجة للترابط الموجود بين القيم الإيجابية والنسق الأسري من جهة أخرى.

التنشئة الاجتماعية داخل المؤسسة الأسرية:

التنشئة الاجتماعية هي عملية تلقين الفرد قيم ومقاييس ومفاهيم مجتمعة عن طريق الأسرة التي يعيش فيها بحيث يصبح متدرباً على أشغال مجموعة أدوار تحدد نمط سلوكه اليومي داخل المؤسسة الأسرية، وعملية التنشئة الاجتماعية هي من الوظائف الرئيسية للمؤسسة الأسرية حيث يقع على عاتق الأسرة القيام بها منذ ولادة الطفل الأول فيها فهي عملية مهمة للفرد بصورة خاصة وللأسرة بصورة عامة لأن التنشئة السليمة تخلق أفراداً قادرين على رفع سمعة الأسرة وجعلها قادرة على تحقيق أهدافها الآنية والمستقبلية، فالمؤسسة الأسرية تقدم للفرد في هذه العملية المثل العليا والوسائل السلوكية الإيجابية والفرص الضرورية التي تساعده على أكتساب الخبرات والتجارب والمعلومات التي يحتاجها الفرد في حياته اليومية داخل الأسرة أو خارجها أي داخل المجتمع الكبير ويؤنس الفرد أو يربى من قبل الأب والأم يكتسب منهم الأدوار الاجتماعية التي تكون مكملة لأدواره داخل المجتمع.

إلا أن هذه العملية تعترضها عدة شاكل جوهرية فعلى المؤسسة الأسرية لابد من تجاوزها لكي تصبح مؤسسة مثالية قادرة على تربية أبنائها وجعلهم أشخاصاً فاعلين ليس في الأسرة فقط بل في المجتمع الكبير أيضاً، ومن هذه المشاكل التي تواجه أي عملية تنشئة اجتماعية هي:

1- الأشخاص والأدوات التي تستعمل في عملية التنشئة.
2- قدرة الأفراد على استيعاب الخبر والمعلومات والأوامر التي تتطلبها منهم عملية التنشئة الاجتماعية.
3- الفروق الفردية في استيعاب ما يدور في عملية التنشئة والمتأتية من عوامل الجنس، العمر، الذكاء، الصحة العقلية والعضوية في المؤسسة الأسرية.
4- التنشئة والضبط الاجتماعي.

ويرى بارسونز بأن التنشئة الاجتماعية هي عبارة عن عملية تقوم بها الأسرة على أفرادها لغرض تنشئتهم وهي تماثل العملية العلاجية، فإذا كان الأشخاص المراد علاجهم يدخلون في علاقات مع الشخص المعالج فأن هذه العملية تكون ناجحة وكما هو الحال في العلاقة بين الطفل وأمه أو الطفل وأبيه والتي فيها يتوحد الطفل مع أمه ويطيع أمرها وتوجيهاتها بشكل إدراكي ولا أرادي وعاطفي وقيمي

أي أن الطفل يفعل كذا لأن الأم قالت ذلك ويفعل كذا لأن الأب قال ذلك وهو الصحيح.

ويرى بارسونز بأن عملية التنشئة الاجتماعية عبارة عن سلم في عدد من المراحل ففي المرحلة الأولى عندما يكون الطفل في بداية حياته لا يشارك في نسق الأسرة ككل، وإنما تكون مشاركته مقتصرة على النسق الفرعي المكون من الطفل ـ الأم. ولكن بعد ذلك يستطيع الطفل أن يميز بين النسق الفرعي والنسق الأسري الأكبر لأن الأم هي جزء من نسق الأسرة الكبير وأن توحد الطفل مع أمه يمكنه من التمييز بين النسق الفرعي ونسق الأسرة الأوسع.

أما المرحلة الثانية من السلم وهي فترة معرفة الطفل معنى الأسرة حيث يستطيع التمييز بين الأسرة التي ينتمي إليها وبين النسق الخارجي عن طريق الأب الذي يعتبر جزءاً من النسق الاجتماعي الخارجي الأكبر وعليه فأن قدرة الطفل على التمييز بين الأنساق التي ينتمي إليها كل من الوالدين تدل على أن الطفل قد وصل إلى مرحلة تتجاوز مرحلة التنشئة الاجتماعية وبالتالي يجب عليه الأنتقال إلى النسق الاجتماعي الأوسع أو الأكبر[14].

المصادر

1. Lewis, Arthur: The Theory of Economic Growth, London. George Allen an Unwin, 1955, p.23.
2. Khun ,Alfred, structure of patriarchy and capital in the family, routledge and kegan poul . London , 1978 , P P 20-36 .
3. د. مصطفى الخشاب, علم الأجتماع العائلي, دار النهضة المصرية, القاهرة, 1985, ص 360.
4. Gins berg , M. Sociology, Oxford University Press, London , 1950, p.9.
5. د. معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1994 - ص28.
6. د. إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، 1975 ، ص 403.
7. د. سلوى عبد الحميد الخطيب, نظرة في علم الاجتماع الاسري, مكتبة الشقري, الرياض, 2007, ص 18 .
8. Parson. T. Family, Socialaization and Interaction Process, New York, 1955, p. 27.
9. Murdock .G.P. Social structure, The sexual function, New York, Macmillan , 1949, p.46.
10. د. سلوى عبد الحميد الخطيب، نظرة في علم الاجتماع الأسري، مصدر سابق، ص205.
11. د. علي محمد مكاوي, الانثروبولوجيا وقضايا الانسان المعاصر, مدخل اجتماعي ثقافي, الدار الدولية للاستثمارات الثقافية, القاهرة, 2007 , ص85-89 .
12. د. عاطف وصفي, الثقافة والشخصية, دار المعارف, القاهرة, 1975, ص129-132.
13. د. سلوى عبد الحميد الخطيب، نظرة في علم الاجتماع الأسري، مصدر سابق، ص18.
14. د. سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، الدار العربية للأستثمارات الثقافية، القاهرة، 2008 ، ص 34 - 37.